

السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات و التحديات

ضيوف التحقيق



خالد الجبري



حمد السعدون

طموحات عديدة يتطلع لتحقيقها الجهاز المسئول عن السياسة الوطنية للمعلومات لعل من أهمها ترجمة السياسة الوطنية للمعلومات إلى خطط، والإستغلال الأمثل والفعال للموارد المعلوماتية للمساهمة في التنمية الوطنية ، كذلك إتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات سواء الداخلية منها أو الخارجية ، وتوظيف وتنظيم الجهود الوطنية لرفع مستوى الفعالية للمرافق المعلوماتية . وفي نفس الوقت يواجه مجتمع المعلومات في المملكة عدد من التحديات من أهمها كثافة الإنتاج الفكري العالمي والتوسع في النشر الإلكتروني ، كما أن إنشاء السياسة الوطنية للمعلومات في المملكة يواجه العديد من العقبات منها ضعف الوعي بالمعلومات كأهمية ومورد اقتصادي ، وضعف التنسيق بين مرافق المعلومات والتداخل في المسئوليات بين العديد من الجهات ن وعدم توفير القوى البشرية المؤهلة مع ضعف الجانب التمويلي وابراز الطموحات والتحديات في هذا التحقيق الذي تنفرد بنشره " المعلوماتية " يؤكد اننا في أمس الحاجة إلى وجود سياسة وطنية للمعلومات التي ستخدم كل القطاعات الحكومية والخاصة . وفي السطور التالية استضفنا رأي بعض الخبراء ليضعوا الكثير من النقاط فوق الحروف :



في البداية يقول الأستاذ حمد بن عقيل السعدون مدير عام الإدارة العامة للمعلومات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية :

المقصود بالسياسة الوطنية للمعلومات مجموعة القواعد والمبادىء العامة التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية. أما عناصر السياسة الوطنية للمعلومات فيرى الكثير من مخططي السياسات المعلوماتية تعدد وتشعب وشمولية هذه العناصر إلا انه يمكن التركيز علىعدة أطر هامة منها:

هيكلية التخطيط والتنسيق والتعاون ووضع السياسات والأشراف على عملية التنفيذ على المستوى الوطني.وتحديد الأسس التنظيمية والقانونية التي تعمل فيها مرافق المعلومات المختلفة، ومن خلالها تحدد فيه المسؤوليات لضمان تكامل الخدمات المعلوماتية المقدمة لقطاع المستفيدين. والعمل على توفير البيئة الملائمة لإدارة مرافق المعلومات وبشكل فعال وتعتمد هذه البيئة في نجاحها على مدى توفر العناصر الآتية على سبيل المثال لا الحصر: التشريعات، التمويل، استقطاب الخبرات استخدام التقنيات ...الخ .وأيضاًمرافق المعلومات والتي تشمل جميع المؤسسات التي تعمل على إتاحة وتيسير سبل الاستفادة المثلى من المعلومات، كالمكتبات، ومراكز المعلومات، ودور التوثيق،والمراكز التخصصية، ويجب التعامل مع هذه المرافق على أنها تشكل فيما بينها منظومة معلوماتية متكاملة.

أهمية السياسة الوطنية للمعلومات.

أما عن الحاجة إلى وضع سياسة وطنية للمعلومات فيقول الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الجبري مدير مكتبة الأمير سلطان الخاصة : غدت المعلومات وتقنياتها شعار المرحلة الحالية من مسيرة البشرية, وأصبح معيار نجاح أية مؤسسة أو دولة هو ما تمتلكه من معلومات. إن الذين يملكون المعلومات هم الذين يحوزون مفاتيح القوة في العالم ووسائل الإحاطة به والسيطرة عليه. فالمعلومات هي الأساس في أي نشاط بشري ، وهي المورد الذي بدونه لا يمكن استثمار أي مورد آخر. وكأي نشاط ؛ فان تنظيم تدفق المعلومات يمثل أهم ضمانات استثماره لصالح المجتمع . ويحتاج تنظيم تدفق المعلومات على النحو المناسب وعلى المستوى الوطني؛ إلى اتخاذ التدابير اللازمة, وفي مقدمة هذه التدابير السياسة الوطنية للمعلومات وما يتفرع عنها من استراتيجيات.كما أدى التطور المذهل في جميع الميادين العلمية والتقنية, وما صاحبها من تطورات تقنية حديثة, إلى زيادة هائلة في حجم المعلومات المنشورة. وكان لذلك التضخم انعكاساته المباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة مما أدى إلى إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع المعلومات وتوثيقها تخزينها واسترجاعها ومن ثم توصيلها إلى طالبيها من باحثين ودارسين وصانعي قرارات وعلماء وغيرهم بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب أيضا. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وضع برنامج وخطة وطنية لوضع سياسة معلومات وطنية تخدم مختلف المؤسسات الوطنية وتنسق أعمالها. ذلك أن النقص في المعلومات أو عدم توافرها أو صعوبة الوصول إليها يضعف الفاعلية والإنتاجية، كما أن له سلبيات خطيرة على الخطط التنموية في المجتمع .

ويؤكد الجبري على أن اهتمام المملكة العربية السعودية بوضع سياسة وطنية للمعلومات يعود إلى الخطة الخامسة من خطط التنمية،فقد اشتملت على الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية، وتم التأكيد على ذلك في الخطة السادسة ودعت إلى إعداد خطة وطنية شاملة وبعيدة المدى للعلوم والتقنية. وجاءت خطة التنمية السابعة وأكدت على ذلك مجدداً.

الجهود داخل المملكة

كما يؤكد الجبري على أن الحديث عن السياسة الوطنية للمعلومات في المملكة يفرض حتمية تناول الجهود التي قامت

بها كل من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالمقام الأول، ثم الجهود التي قامت بها جمعية الحاسبات السعودية، وكذلك جهود جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في هذا الصدد. كما لا يجب أن نغفل بعض الجهود الأخرى التي شكلت روافد هامة في المنظومة المعلوماتية، وهي جهود معهد الإدارة العامة واللجنة الوزارية للتنظيم الإداري ممثلة في فريق المعلومات وفريق

حمد السعدون :
- المملكة سارت خطوات واسعة في سبيل بناء المجتمع المعلومات

الاتصالات في إعادة هيكلة قطاع المعلومات والاتصالات والتخطيط للحكومة الالكترونية.

ولما كان من الضروري لسياسات وإستراتيجيات هذه الخطة أن تنسجم مع توجهات وأهداف وإستراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، فقد وجه المقام السامي الكريم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أن تقوم بالتنسيق مع وزارة التخطيط بإعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى للمملكة، ومدتُها الزمنية عشرين عامًا من 1420/1421هـ إلى 1440/1441هـ، ولقد بدأت الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع الوطني في منتصف عام 1417هـ.

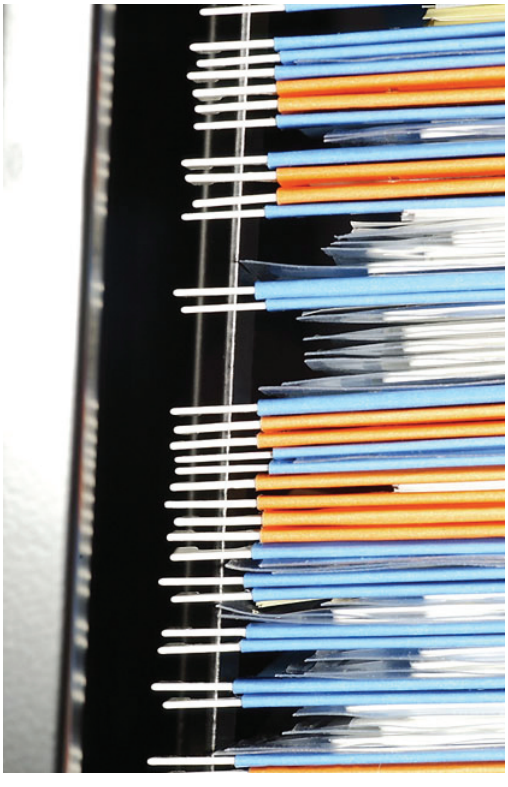
وفي بداية العام 1422هـ، بدأت جمعية الحاسبات السعودية بالعمل على وضع خطة وطنية لتقنية المعلومات، واشتملت تلك الخطة على منظور بعيد المدى لتقنية المعلومات في المملكة للعشرين سنة القادمة, وذلك بناء على دراسة مستفيضة للوضع الراهن لتقنية المعلومات في المملكة.

كما قامت، وفي نفس العام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بإعداد دراسة علمية تتضمن تصور شامل لأفضل السبل لجلب وتوطين تقنية المعلومات في المملكة، وصدرت على شكل خطة وطنية شاملة لتقنية المعلومات.

في ضوء تلك الجهود الواسعة، يصبح مشروع " الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى في المملكة العربية السعودية " عملاً رائدًا سواء من حيث شمولية أساليبه ومنهجيته، أم من حيث عدد المؤسسات والخبرات الوطنية التي شاركت في إعداد مراحله المختلفة، فهو أول جهد علمي وطني جماعي يشارك في إعداده عدد كبير من الخبراء الوطنيين، إضافة إلى مجموعة من الخبرات العربية والدولية، من أجل التعرف على إمكانات المملكة ومسيرتها العلمية والتقنية ماضيًا وحاضرًا، ورسم مسارات تطورها مستقبلاً، وذلك في إطار المستجدات المحلية والمتغيرات المتسارعة الإقليمية والدولية.

ويضيف السعدون قائلاً : تتمثل أبرز مهام الجهاز المسئول عن السياسة الوطنية للمعلومات بالآتي:

إعداد السياسة الوطنية للمعلومات والعمل على تطويرها ومراجعتها مع صياغة الاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ هذه السياسة.والنظر إلى السياسة الوطنية للمعلومات والخطة الوطنية للمعلومات بأنها يمثلان دعماً لبرامج التنمية.وأعطى الأولوية في الحاجة إلى المعلومات وخدماتها في خطط برامج



التنمية الوطنية.وترجمة السياسة الوطنية للمعلومات إلى خطط.والتنسيق والمتابعة والتشجيع للنشاط المعلوماتي داخل البلد مع جميع القطاعات ذات العلاقة.والعمل على تكامل عناصر منظومة السياسة الوطنية للمعلومات من خلال تحديد المسؤوليات.وصياغة الإجراءات التشريعية والإدارية حسب الضرورة.وصياغة وتنفيذ المواصفات والمعايير والكتب الإرشادية الضرورية لتطوير مكونات السياسة الوطنية للمعلومات.

الطموحات والأهداف

ويتناول السعدون أهداف السياسة الوطنية للمعلومات قائلاً :

تهدف السياسة الوطنية للمعلومات إلى الآتي:

• التأكيد على أهمية المعلومات واعتبارها مورداً وطنياً، لذلك من أهم الأوليات لهذه الأهداف التأكيد على اعتراف السلطات الوطنية على جميع مستوياتها بأن المعلومات مورد اقتصادي وطني.

• الاستغلال الأمثل والفعال للموارد المعلوماتية للمساهمة في التنمية الوطنية.

• توظيف وتنظيم الجهود الوطنية لرفع مستوى الفعالية للمرافق المعلوماتية.

• إتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات سواء الداخلية منها أو الخارجية.

• توحيد الجهود وتنسيق التعاون بين جميع مرافق المعلومات وذلك من أجل تحقيق أعلى قدر ممكن من الفعالية الاقتصادية في جمع مصادر المعلومات وحفظها.

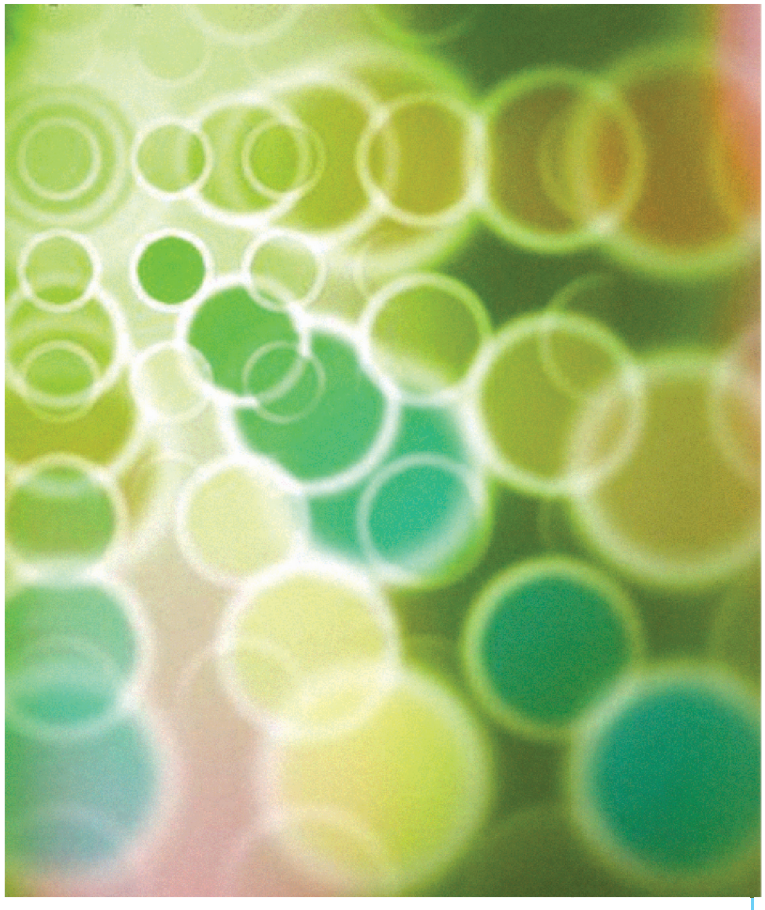
• تقنين وتنظيم تدفق المعلومات من البلد واليه.

• إصدار التشريعات واللوائح الخاصة بتنظيم الخدمات المعلوماتية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بها وتطبيقها.

• ربط المؤسسات من أجل تبادل المعلومات من خلال تطبيق المعايير والتقنيات الموحدة العربية والدولية.

• أهمية التأكيد على ضمان دعم الدولة المستمر لمكونات نظام المعلومات الوطني.

• إعداد وتنفيذ برامج متوسطة المدى الهدف منها تطوير النظام الوطني للمعلومات بما يضمن تحقيق التنسيق الفعال بين النظم الفرعية المختلفة والعمل على تشخيص الخلل وتصحيحه.



التحديات

وعن التحديات التي يواجهها مجتمع المعلومات في المملكة يقول الجبري :

بالنظر إلى مجتمع المعلومات في المملكة فإننا نجد أنه يواجه عدد من التحديات، ومن أهمها كثافة الإنتاج الفكري العالمي والتوسع في النشر الإلكتروني وتزايد الطلب عليه، التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات وغياب المواصفات الوطنية الخاصة بتداول المعلومات.

إن المملكة، وهي تقف على بداية عتبات قرن جديد تدرك أن تعزيز تلك المنجزات التنموية والمكتسبات الحضارية، والمحافظة على استمرارها وتعضيدها، مرهون بإرساء منظومة وطنية فاعلة للعلوم والتقنية والابتكار قادرة على توطين وتطوير التقنية بما يخدم القطاعات التنموية المختلفة ويعزز من قدراتها التنافسية، وقادرة أيضًا على تحقيق الاستفادة المثلى من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي المعاصر سريع التغير. بيد أن

إيجاد منظومة وطنية متطورة للعلوم والتقنية والابتكار قادرة على مجابهة التحديات العلمية والتقنية الراهنة والمستقبلية، والوصول بالمملكة إن شاء الله إلى المستوى الذي يليق بها، يتطلب حشد وتعزيز وتنمية القدرات والإمكانات العلمية والتقنية وتوجيهها نحو الأولويات والاحتياجات الوطنية، كما يتطلب تنمية وتطوير النظم والبنى المؤسسية للتعليم، والبحث العلمي، والتطوير التقني، علاوة على توفير البيئة المناسبة اللازمة للإبداع والابتكار والتطوير، وهو ما لن يتأتى إلا من خلال خطة وطنية تقوم على أساس التوجهات والأهداف الإستراتيجية للتنمية الوطنية، وتجسد رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة وبعيدة المدى تعمل على تحديد الأولويات ورسم التوجهات المستقبلية للمنظومة الوطنية للمعلومات، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة للمملكة.

ويضيف السعدون قائلاً: في اعتقادي أننا في أمس الحاجة إلى وجود سياسة وطنية للمعلومات فالتطور الشامل والملاحظ الذي تشهده مختلفة مرافق الحياة في المملكة شمل بدوره وبشكل جيد القطاع المعلوماتي ويمكننا القول أنه لا تخلو مؤسسة حكومية أو خاصة من تواجد مرفق معلوماتي وهذا يدل على مدى أهمية المعلومات ودورها في دعم حركة التطوير العلمي والتقني وتلبية احتياجات المرافق الاجتماعية والعلمية وكذلك حاجة الأفراد. كما أن هذا التوسع يقابله توسع في تطويع استخدام تقنية المعلومات الحديثة في هذه المرافق من أجل إتاحة هذا الكم الهائل من المعلومات وتيسير كافة السبل للوصول إليها. وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية للقطاع المعلوماتي ألا أننا في أمس الحاجة إلى تنظيمها والتنسيق التعاون بين قطاع مقدمي هذه الخدمات المعلوماتية واستغلال هذه المعلومات الاستغلال الفعال والمؤثر في مجالات التنمية المختلفة والعمل على تحديثها وتطويرها بأفضل ما وصلت إليه تقنية المعلومات وهذا جميعا يتحقق من خلال وجود سياسة وطنية للمعلومات.

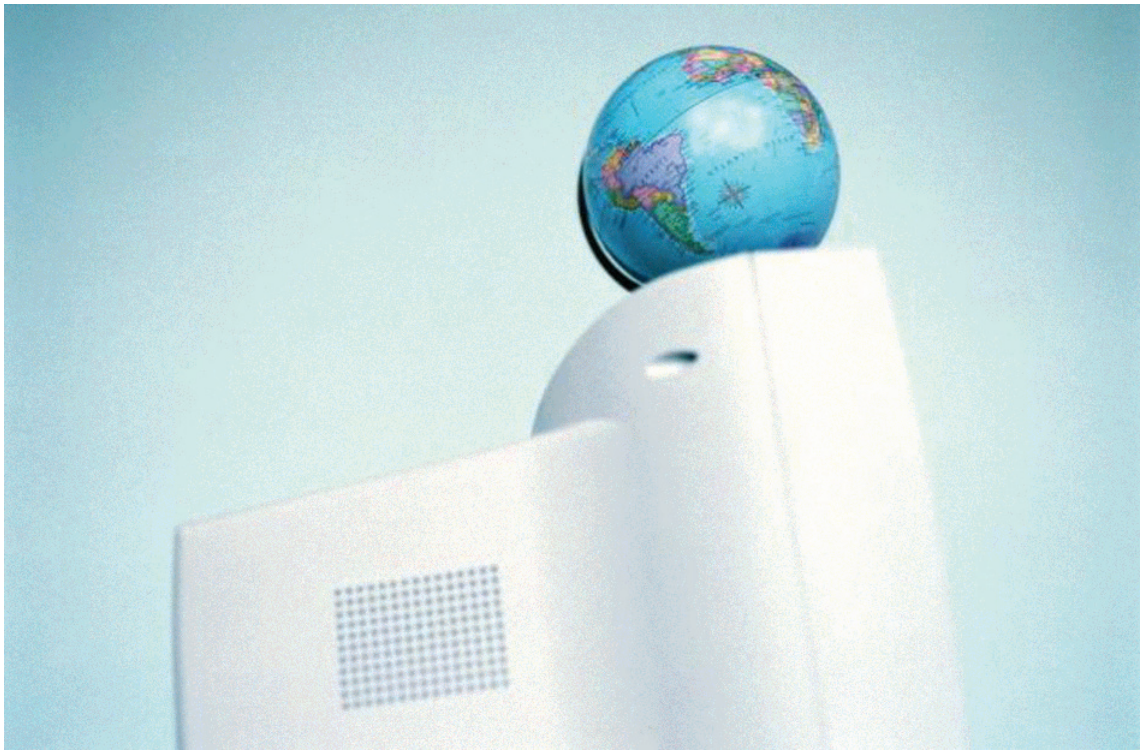
الازدواجية

ومن ناحية أخرى يؤكد الجبري على أننا بحاجة إلى نظام معلومات على النطاق الوطني ويضيف قائلاً : لقد سارت المملكة خطوات واسعة في سبيل بناء مجتمع للمعلومات. وقد وفقت في وقت وجيز في تحقيق طفرة مشهودة في مجال الاتصالات التي تمثل الركيزة الأساسية لإنجاح نظم المعلومات وصناعتها ونشر ثقافتها وتنمية الوعي بها في قطر شاسع ومترامي الأطراف. وللمملكة الآن استراتيجية صيغت بأسلوب علمي تهدف إلى قيام صناعة للمعلومات والمعلوماتية، ودعم المكتبات ومراقق

خالد الجبري :

– مجتمع المعلومات في المملكة يواجه عددا من التحديات..

المعلومات، وتدعيم القوى العاملة في قطاعات المعلومات وتدريبهم وتأهيلهم وإحلال المفاهيم الحديثة وتوعية المستفيدين بأهمية المعلومات ودورها في تشكيل الحياة المعاصرة. أن ذلك من شانه أن يوحد الجهود المشتتة, ويعمل على تسير تدفق المعلومات وتبادلها من اجل رفعة شان المجتمع. وتحوله إلى مجتمع مبني على المعرفة سلاح هذا العصر، فنحن بالفعل بحاجة ماسة إلى نظام متكامل للمعلومات على النطاق الوطني يربط بين المراكز والوحدات المجمعة والمنتجة للمعلومات في القطاعين العام والخاص وينسق بينها ضمن شبكات وطنية ويسمح بتطوير المعلومات ومعالجتها وتيسير وصولها إلى المستفيدين ، كما أن هناك ثمة ازدواجية في العمل وتكرار في الجهود بين عدد من الجهات التي تتجاذب أطراف الموضوع، وهي مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وجمعية الحاسبات السعودية وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن واللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، مع العلم أن المدينة قد كلفت وبدأت العمل في هذا المشروع قبل غيرها من الجهات. وإدراكاً فيما بعد لهذه السلبية تم تقسيم العمل بين المدينة والجمعية بحيث قامت المدينة بتناول الخطة الوطنية لتقنية لمعلومات من جانب خدمات المعلومات، بينما قامت الجمعية بتغطية الموضوع من الجانب التقني للمعلومات والاتصالات. كما وان الناظر إلى الخطة الشاملة للعلوم والتقنية يرى أنها قد احتوت على الكثير من البرامج والمشروعات والآمال والطموحات، ولكن تحقيق الأهداف المرجوة منها يتطلب تكاتف جهود مختلف الجهات ذات العلاقة في



المملكة، وتعزيز مشاركتها بفعالية في تنفيذ هذا المشروع الوطني. ويبقى السؤال الأهم، وهو هل هناك التزام بالتطبيق أم تبقى المسألة خاضعة لقناعات المسئولين في التغيير؟

وعن مسألة التنفيذ يؤكد بأنه ليس هناك جهة مركزية مسؤولة عن تنفيذ ما ورد في الخطة الوطنية، وإنما تم ذلك عن طريق إشراك الجهات المعنية في مراحل إعداد الخطة بالتنسيق مع وزارة التخطيط، ليتم فيما بعد إدراج مضامين الخطة الوطنية في الخطة الخمسية القادمة للمملكة؛ بحيث تكون تلك الجهات مهيأة ومستعدة لتنفيذ متطلبات الخطة الوطنية التي شاركت في إعدادها واقتراح مشروعاتها. كما يؤكد بكل صراحة م أنه ليست لدينا سياسة وطنية مستقلة للمعلومات قائلاً: نعم إن المتتبع لموضوع السياسة الوطنية للمعلومات في المملكة سوف يلحظ أنه ليس هناك سياسة وطنية مستقلة للمعلومات بالمفهوم الواضح والشامل، وإنما جرى مناقشة ذلك كجزء من الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية....

وظائف الجهاز المسئول

ويتناول السعدون أبرز وظائف الجهاز المسئول عن السياسة الوطنية للمعلومات قائلاً: تتمثل أبرز مهام الجهاز المسئول عن السياسة الوطنية للمعلومات بالآتي:

- إعداد السياسة الوطنية للمعلومات والعمل على تطويرها ومراجعتها مع صياغة الاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ هذه السياسة.
- النظر إلى السياسة الوطنية للمعلومات والخطة الوطنية للمعلومات بأنها يمثلان دعماً لبرامج التنمية.
- أعطى الأولوية في الحاجة إلى المعلومات وخدماتها في خطط برامج التنمية الوطنية.
- ترجمة السياسة الوطنية للمعلومات إلى خطط.
- التنسيق والمتابعة والتشجيع للنشاط المعلوماتي داخل البلد مع جميع القطاعات ذات العلاقة.
- العمل على تكامل عناصر منظومة السياسة الوطنية للمعلومات من خلال تحديد المسؤوليات.
- صياغة الإجراءات التشريعية والإدارية حسب الضرورة.
- صياغة وتنفيذ المواصفات والمعايير والكتب الإرشادية الضرورية لتطوير مكونات السياسة الوطنية للمعلومات.

ويضيف أن السياسة الوطنية للمعلومات تختلف من بلد إلى آخر لأن لكل بلد واقعه الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يختلف عن البلد الآخر وأن كان هنالك سمات توافق في بعض النواحي لذا فأن منطق أن بلداً ما قد وضع سياسة وطنية للمعلومات يمكن الاستفادة منها من خلال تطبيقها التطبيق المباشر فهذا

المبدأ مرفوض، ألا أنه يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في أيجاد الحلول لبعض القضايا والمشاكل المتشابهة.

وعن وجود سياسة وطنية للمعلومات في المملكة يقول : قامت مدينة الملك عبدا لعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط بإعداد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والتي شملت عشرة أسس استراتيجية لمنظومة العلوم والتقنية، أحد هذه الأسس يختص بالمعلومات، ولقد أقرت هذه السياسة بالقرار السامي رقم 112 وتاريخ 1423/4/27هـ..

أما عن أبرز خطوات إعداد السياسة الوطنية للمعلومات فيؤكد السعدون أن إعداد السياسة الوطنية للمعلومات يرتبط بعنصرين مهمين :

أولاً: أن إعداد السياسة عملية معقدة بل أنها في غاية التعقيد لأنها متداخلة مع السياسات الأخرى في مجالات التعليم، والبحث العلمي، والتطوير ، التدريب ، والإبداع والابتكار ....الخ .

ثانياً: أنها في غاية الأهمية لأنها ستضع الخطط التي ستسعى إلى تطوير ذلك القطاع المعلوماتي الهام الذي سيقود عملية التنمية والتطور في الاتجاه الصحيح.

فمتى ما استوعبنا هذين العنصرين فأنه بإمكاننا أن نحدد الإجراءات الضرورية لإعداد السياسة الوطنية للمعلومات والتي من أبرزها مع الإيجاز:

• القيام بمسح للوضع القائم لمرافق المعلومات وخدماتها وهذا يشمل على سبيل المثال لا لحصر الأجهزة والمؤسسات العامة، الموارد، التشريعات القائمة، مؤسسات التدريب...الخ .

• تحديد المتطلبات:ضرورة ترجمة هذه المتطلبات إلى أولويات في خطط التنمية وارتباطها الوثيق باحتياجات جمهور المستفيدين مما يلزم التشجيع على اشتراكهم في عملية الإعداد. كما أنه يجب النظر إلى تحديد المتطلبات على أنه تقييم للأوضاع القائمة وخطوة ضرورية لتوسيع الخدمات أو تعديلها ومن ثم وضع السياسة الوطنية اللازمة، وقد يشمل هذا التحديد على سبيل المثال أنتاج المعلومات، تجميع المعلومات، توزيع المعلومات، الإطار التنظيمي، توفير الموارد...الخ ..

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المسح للوضع القائم وتحديد المتطلبات عمليتان متداخلتان بحيث لا يمكن فصلهما.

أما عن المؤسسات والجهات التي من المهم أن تشارك في وضع السياسة الوطنية للمعلومات يقول : في اعتقادي أن السياسة الوطنية للمعلومات تخدم جميع القطاعات الحكومية والخاصة لذا فأنه من الضرورة بمكان إشراك جميع هذه القطاعات إلا أن هذه المشاركة تختلف من جهة إلى أخرى لذا فأنه يفضل البدء بالجهات ذات العلاقة المباشرة مع إحاطة الجهات الأخرى بما يتم إنجازه خطوة بخطوة.

وعن تحديد المسؤول في المملكة العربية السعودية عن صياغة ومتابعة السياسة الوطنية للمعلومات يؤكد الأستاذ السعدون قائلاً: سبق أن أشرت إلى أن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع وزارة التخطيط قامتا بإعداد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والتي تشمل بدورها على الجزئية الخاصة بالمعلومات، فأن تنفيذ هذه السياسة سيقع بالتأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة في القطاعين الحكومي والخاص وستقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بالدور التنسيقي وتوفير الخبرات التخطيطية.

أما أبرز العوائق التي تواجه نشوء سياسة وطنية للمعلومات في المملكة العربية السعودية فيلخصها فيما يلي -

عدم اعتبار وضع التخطيط للمعلومات وتقنياتها من ضمن أولويات التخطيط العام للتنمية .

• عدم توفر التمويل المطلوب تبدأ من احتياجات القطاعات الحكومية من المعلومات.

• ضعف الوعي بالمعلومات كأهمية ومورد اقتصادي.

• ضعف أو انعدام التنسيق والبرامج التعاونية بين مرافق المعلومات.

• التداخل الواضح في المسؤوليات بين العديد من الجهات ذات العلاقة بالمعلومات وتقنياتها.

• عدم توفير القوى البشرية المؤهلة مع ضعف الجانب التمويلي لتنفيذ هذه السياسات.

• البرامج التدريبية المخصصة للمعلوماتية.

• الاعتماد وبشكل شبة كلي على التقنيات المستوردة دور العمل وبشكل فعال على إيجاد تقنية معلوماتية تتطابق مع احتياجات وخصوصيات واقعنا المحلي.